وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-6-25

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

4.5 مليون دينار التكلفة السنوية لمباني «العدل» المستأجرة

| كتب ناصر الفرحان |

كشف وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فهد العفاسي، عن أن القيمة الإيجارية للمباني التي تستأجرها وزارة العدل تتجاوز 4.5 مليون دينار سنوياً، تشمل 19 مبنى مستأجراً، سواء لمحاكم الأسرة أو مراكز الحكومة مول، أو غيرها من المباني الخاصة بإدارات الوزارة.

جاء ذلك في رد على سؤال برلماني وجهه للوزير النائب عمر الطبطبائي، طلب فيه تزويده وافادته بالاراضي والمواقع المخصصة لوزارة العدل منذ 1991 وحتى مايو 2019، وكذلك المباني الادارية التي انشئت لمصلحة وزارة العدل خلال الفترة نفسها، وتكلفة كل مبنى على حدة، بالاضافة الى إفادته بوجود أي أراض أو مواقع مخصصة لوزارة العدل ولم يتم البدء في بنائها حتى تاريخ ورود السؤال من عدمه، مع تحديد تلك المواقع واسباب عدم شروع بنائها.

كما تضمن سؤال الطبطبائي، استفساراً عن وجود أي أراض تنازلت عنها وزارة العدل او تبادلتها مع اراض اخرى او مواقع مخصصة لها خلال الفترة نفسها، مع بيان الجهات المستفيدة ان وجدت وهل تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء والمجلس البلدي وبلدية الكويت وتوضيح ان كان هناك تنازل او تبادل تم مع اي جهة كانت. كما سأل عن المباني المستأجرة وقيمة الايجار السنوي لكل مبنى على حدة.

وأرفق الوزير إجابته بعدد من الجداول والبيانات المفصلة، ومنها الجدول التالي الذي يفصل أسماء المباني المستأجرة وإيجار كل منها سنوياً:

المباني المستأجرة لاستخدام وزارة العدل والقيمة الايجارية السنوية لكل مبنى

المبنى المستأجر	قيمة الإيجار السنوي (دينار)
إدارة التحكيم القضائي وخبراء حولي	(75240)
مجمع محاكم الرقعي	(799356)
لجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء - نيابة حولي الجزئية	(158400)
لجنة دعاوى النسب ولجنة التظلمات 26 فبراير	(510624)
الادارة العامة للتنفيذ	(476352)
لجنة دعاوى النسب والتظلمات	(19344)
مخازن لتخزين الحاويات والحافلات	(37170)
مركز الرؤية «الزهراء»	(25200)
مكاتب مراكز الرؤية - مبارك الكبير	(264960)
محكمة الأسرة - حولي	(491520)
محكمة الاسرة ومراكز الرؤية - المهبولة	(696000)
مكاتب مراكز الرؤية وتسوية المنازعات الأسرية «الصليبخات»	(60000)
محكمة الأسرة - المرقاب	(672924)
مركز الخدمة - صباح الأحمد	(600)
مركز خدمة اليرموك	(5940)
إدارة الخبراء - المهبولة	(182400)
مركز الحكومة مول - القرين	(9006)
مركز الحكومة مول - القرين	(14852.4)
مركز الحكومة مول - القرين	(6162)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	5	14578

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نائبان تعهّدا بعدم تمريره في مجلس الأمة ما لم يشمل دارسي الكلية

خرّيجو الشريعة

... هل يُعطّلون قانون «المحاماة» الجديد؟

| كتب ناصر المحيسن |

هل يصبح خريجو كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، حجر عثرة في وجه قانون تنظيم مهنة المحاماة، بعدما تعهد النائبان محمد هايف وعادل الدمخي بعدم تمريره في مجلس الأمة ما لم يسمح لخريجي الكلية من مزاولة المهنة إعمالا للقانون الساري؟

المشاركون في ندوة «قانون المحاماة الجديد واستبعاد خريجي الشريعة من مزاولة المحاماة»، التي أقيمت أول من أمس في ديوانية المحامي دويم المويزري، أكدوا أنه «لايمكن القبول بنفاذ هذا القانون، إلا إذا وضع فيه إجازة القضاء الشرعي»، مشيرين إلى أن «ثمة حربا على كلية الشريعة منذ تاسيسها، وخاصة بعد الاقبال عليها جاءت فكرة تقليص فرص العمل وخاصة القانونية منها».

وأكد النائب محمد هايف أنه لا يمكن استمرار نهج إقصاء خريجي الشريعة سواء للتوظيف في النيابة أو التضييق عليهم في المحاماة أو غيرها في مؤسسات الدولة، خاصة اذا طرح هذا المشروع على نواب الامة وهم في الغالب لايمكن ان يتجاهلوا هويتهم الاسلامية. وطمأن خريجي الشريعة بأنه «لن يقر مثل هذا القانون، وهذا ما لمسته من كثير اعضاء مجلس الأمة، فلم ننسلخ إلى هذه الدرجة ولم يكن لأعضاء مجلس الامة الذين خرجوا من ارادة الأمة أن ينقلبوا عليها بهذه الطريقة».

وأبدى هايف استغرابه من أن «هذا القانون للتو نوقش في اللجنة التشريعية، ويقفز متعديا كثيرا من القوانين، حتى وقع طلب استعجالها مايقارب 30 نائبا»، مردفا أنه «غريب ان يحصل لهذا القانون ما لم يحصل لغيره». وعن الهجوم المتعمد على خريجي الشريعة، وجه هايف رسالة لخريجي الشريعة، قائلاً: «لا يصدون الهجوم فقط، بل يسنون ويقدمون قوانين شرعية تخدم المجتمع»، مبينا أن «خير وسيلة للدفاع هو الهجوم».

هايف والدمخي يتوسطان عدداً من الحضور (تصوير نايف العقلة)

وأضاف «نحن لا نحمل المسؤولية لأعضاء مجلس الامة فقط بل عليكم مسؤولية في متابعة القوانين المخالفة للشريعة»، متسائلا «لماذا لا يكون هناك فرق تدرس مثل هذه القوانين وتقدم عليها التعديلات؟»، مردفا أنه «اذا كان هؤلاء الناس يشغلون أهل الشريعة بتلك القوانين التي يقدمونها، فإنه يجب عليهم ألا يشغلوا هؤلاء الناس في الرد على قوانين محقة ويفترض ان تقدم للمجتمع».

بدوره، تعهد النائب عادل الدمخي بعدم السماح بنفاذ هذا القانون أبداً، إلا إذا وضع فيه إجازة القضاء الشرعي.

وقال إن «هناك حربا على كلية الشريعة منذ تأسيسها، عندما شاهدوا الكلية والاقبال عليها جاءت فكرة تقليص الفرص وخاصة القانونية منها»، مبينا أنه «رغم تميز خريج كلية الشريعة وما عليه قصور او ملاحظات في مجاله إلا أنهم أرادوا اغلاق الكلية».

وأشار الدمخي إلى أنه «فقط كلية الشريعة يكثر عليها الحديث وربطها بسوق العمل»، مستغربا من «محاولة اقصاء طالب الشريعة من القطاع الخاص ومزاولة مهنة المحاماة، فهل عملوا دراسة على مكاتب المحامين من كلية الشريعة واثرهم على المهنة؟».

واعتبر أن «المسألة حرب على الشريعة وعلى الملتزمين بالشريعة والاساس هو خريج كلية الشريعة وتنفيذ لتعليمات خرجت من مؤسسات غربية وتفرض اجنداتها على دولنا للتضييق على كليات الشريعة في البلدان الاسلامية».

من جانبه، اعتبر عميد كلية الشريعة في جامعة الكويت الدكتور فهد دبيس أن «النفس الذي رافق إخراج هذا القانون كان فئوياً إلى حد ما، والطرف الآخر سيشعر بأنه غبن بهذه المعادلة».

وأضاف «مشروع القانون هو اشتراط ما يكون نتيجته استبعاد خريج كلية الشريعة بحذف الفقرة المعنية التي تؤكد أحقية الخريج بهذه الوظيفة»، مردفا أنه «عند متابعة أثر خريجي كلية الشريعة نجد تميزاً ملحوظاً، وأن هذا الخريج مؤهل للقيام باعباء هذه الوظيفة بل والتميز فيها».

واعتبر أن «هذا المشروع لم يقدم أسباباً منطقية، ولم يبرر لماذا هذا الخريج غير مؤهل لهذه الوظيفة، واذا كان المشرع يرى ثمة عوزا معرفيا أو علميا يحتاجه الخريج فإنه يمكن اشتراط اجتياز دورة، وهذا الامر يكفل أهلية الخريج للقيام بهذه الوظيفة».

> **هايف: لا يمكن استمرار نهج إقصاء خريجي الشريعة للتوظيف في النيابة أو التضييق عليهم في المحاماة**
>
> **الدمخي: المسألة في الأساس حرب على الشريعة وعلى الملتزمين بها**
>
> **عميد الكلية: النفس الذي رافق إخراج القانون كان فئوياً**

من الندوة

سلب للحقوق

اعتبر المحامي دويم المويزري أن «مشروع القانون خطر على خريج الشريعة لأنه سلب حقاً من حقوقه، وحرمه من مكتسب بناء على قانون المحاماة 42/1964»، مبينا انه يفترض أن نزيد من المكتسبات ونحافظ على الحقوق بدلاً من سلبها. وأشار إلى حرمان خريجي الشريعة من التعيين في التحقيقات، والآن يحرم من مزاولة مهنة المحاماة، إلى جانب رفض وزارة التربية له، ولم يتبق سوى إغلاق كلية الشريعة!

جمع بين القيم والقوانين

قال الناشط السياسي فهيد الهيلم إن «المواجهة العلنية تكون في قاعة عبدالله السالم مع امثال هذه القوانين البائسة التي تأتي محصلة لحرب ممنهجة على مخرجات كلية الشريعة».

وأضاف: «نريد مخرجات الشريعة لأنها جمعت بين مابين القيم السماوية والقوانين الوضعية وليس هذا لأي كلية أخرى».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	5	14578

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«القضاء العادل برّأ ساحة الجمعية»

العون لـ«الراي»: سأسلم وزير الشؤون حكم عودة «السلام» لـ... تفعيله

| كتب غانم السليماني |

أكد رئيس جمعية السلام للأعمال الإنسانية والخيرية جاسم العون أنه سيسلم الحكم النهائي الصادر من محكمة الاستئناف بعودة عمل جمعية السلام للأعمال الإنسانية والخيرية، إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، ليتخذ الاجراءات ويصدر قراراً بعودة عمل الجمعية من جديد، بعد صدور قرار بحلها من قبل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السابقة هند الصبيح.

وقال العون، في تصريح لـ«الراي»، إن «الاتهامات التي نسبت للجمعية زوراً وبهتاناً من قبل من الصبيح كانت عشوائية وغير مدروسة، وضربت القانون عرض الحائط وشابها إساءة استخدام السلطة وتعسف، فأُرهق القضاء بالعديد من قرارات حل جمعيات النفع العام، وانتهى بأحكام متعددة ومتوالية أجمعت بلا استثناء على عدم قانونية قرارات الوزيرة». وأضاف «تعسف الوزيرة ومخالفتها للقانون أضر أيما ضرر بالعمل الخيري والتطوعي، وتسبب بإيقاف مشاريع وتعطل أخرى ومعاناة أسر وتضررها».

وأوضح أن قرار الوزيرة السابقة كان باطلا ومتعسفا وهو ما بينه القضاء العادل بحكمين متتاليين ألغى بهما ما وصفه بـ«قرار جائر ظالم أتى لمحاربة العمل الخيري المستقل والإضرار به».

وأفاد أن «القضاء العادل برأ ساحة الجمعية وبهذه المناسبة أبارك للجميع، وأشكر كل من وقف معنا في محنتنا نتيجة الظلم الذي أصيب في قلب العمل الانساني، وكان قرار اختبار وامتحان لنا، وللظلم جولة والظلم دائماً يقهر وجاء حكم القضاء العادل، لذلك نحمد لله كل من وقف معنا ونعاهد الجميع بتفعيل العمل الانساني، وقدوتنا في ذلك رمز البلد وهو قائد العمل الانساني قدوة للعمل الانساني» سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأشاد العون بوزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز الذي تعهد بأن يحافظ على ممتلكات اموال الجمعية بعد قرار حلها وكان عند كلمته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	5	14578

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» قضت بحبسهم 3 و10 سنوات وتغريمهم 5 ملايين دينار

إدانة المتهمين في نصب عقاري على 2000 مواطن ومقيم بـ 72 مليون دينار بأميركا

عبدالكريم أحمد

أيدت محكمة التمييز أمس إدانة المتهمين بدعوى النصب والاحتيال ببيع عقارات خارجية وغسيل أموال بمبالغ تصل إلى 72 مليون دينار، حيث رفضت الطعن بحكم الحبس 10 سنوات مع الشغل والنفاذ للمتهمين من الأول إلى السادس وهم مواطن ومواطنة وبحريني و3 لبنانيين عن تهمتي النصب والاحتيال وغسيل الأموال، والحبس 3 سنوات مع الشغل والنفاذ للمتهم السابع وهو أردني عن تهمة النصب والاحتيال، وبتغريمهم جميعا مبلغ 5 ملايين دينار.

وجاء ضبط المتهمين بعد ورود شكاوى عديدة تفيد بتعرض أكثر من 2000 مواطن ومقيم كضحايا لشركة كبرى أفرزت مجموعة شركات تندرج تحتها وتعمل معها بغطاء بيع العقارات الخارجية والاستثمارات الرياضية والصحية التي يترتب عليها ضرائب مالية كبيرة، حيث تم بيعها عليهم بمبالغ بخسة وإيهامهم بأنها مؤجرة في حين أنها في واقع الحال خالية وعليها التزامات مالية وقضائية.

وكانت أكثر هذه العقارات والاستثمارات في الولايات المتحدة الأميركية وهي خالية منذ سنوات وتحديدا بعد الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية خلال العام 2008، حيث تم رهن أكثرها للبنوك التي خسرتها هي أيضا نتيجة الأزمة وتم عرضها بمبالغ بخسة جدا نتيجة هجرها وتعرضها للإتلاف والتكسير بل ان غالبيتها فرضت عليها غرامات قضائية نتيجة تخلف أصحابها عن الضرائب وبعضها استخدم كمرتع للإجرام والمجرمين.

وأفاد المجني عليهم بأن المتهمين استطاعوا إيهامهم بأن العقارات والاستثمارات مؤجرة ورابحة وتدر عليهم مردودا ماليا جيدا كل شهر، حيث يتم عرضها للبيع بمبالغ متفاوتة تتراوح بين 10 آلاف و50 ألف دينار وخداعهم بأن كلا منها يدر دخلا شهريا جيدا بحيث يتم إيداع مبالغ بحساباتهم عن قيمة إيجارات من 3 إلى 6 أشهر، فضلا عن تزويدهم بوثيقة بيع وملكية رسمية وموثقة من الجهات المختصة في أميركا والسفارة الكويتية هناك، إلا أن هذه الإيجارات هي في واقع الحال من المبالغ التي دفعوها سابقا لشراء العقار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	10	15570

"الاستئناف" تصدر حكماً ضد "يونيكاب"

■ أعلنت شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل عن صدور حكم محكمة الاستئناف الكويتية لصالح سعيد إسماعيل على دشتي، في دعوى ندب خبير لتصفية حساب، برقم استئناف (5398 - 2018). وقالت "يونيكاب" في بيان للبورصة: إن حكم الاستئناف قضى بإلغاء الحكم المُستأنف في الدعوى الفرعية بإلزام المُستأنف (سعيد دشتي) بأداء المبلغ المحكوم به والقضاء بإلغائه في هذا الشق بالنسبة للمُستأنف فقط.

وقضى الحكم مجدداً برفض الدعوى الفرعية لصورية وبطلان عقد بيع وتسجيل القسيمة رقم (2) المُسجلة باسم المستأنف عليا الثانية - شركة إسكان العقارية - وما يترتب عليها من آثار خصها بطلان عقود البيع والتسجيل المُتعاقبة عليه والمسجلة باسم المُستأنف ضدهم.

وأوضحت "يونيكاب" أنها سوف تقوم بالطعن بالتمييز على حكم الاستئناف في المواعيد المُقررة قانوناً.

وكانت محكمة أول درجة قضت في الدعوى الأصلية المُشار إليها برفضها، والفرعية المرفوعة من قبل "يونيكاب" و"إسكان"، بإلزام الخصم (سعيد دشتي) بمبلغ 279,567 ألف دينار ورفض ما عدا ذلك من طلبات.

وأنهى سهم "يونيكاب" جلسة البورصة متراجعاً 0,39 بالمئة عند سعر 51,3 فلس، وذلك بتداول 9,81 ألف سهم بقيمة 485 ديناراً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	11	18072

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

3 و4 و 10 سنوات

حبس نصاب عقاري وزوجته.. و4 آخرين

مبارك حبيب

أسدلت محكمة التمييز، أمس، الستار على أولى قضايا النصب العقاري وأكبرها، التي تصل قيمة النصب فيها إلى 70 مليون دينار، وقضت بالحبس مع الشغل والنفاذ بحق رجل أعمال لمدة 10 سنوات، ولزوجته التي تعمل معه في الشركة بـ3 سنوات.

كما قضت المحكمة بحبس 4 وافدين لمدد تتراوح بين 3 و10 سنوات مع الشغل والنفاذ.

وكانت النيابة العامة أسندت إلى المتهمين تهم النصب والاحتيال من خلال إيهام المواطنين ببيع عقارات وهمية لهم داخل الكويت وخارجها.

وطالب دفاع عدد من الضحايا، المحامي علي العطار، بعد إصدار هذا الحكم النهائي، الجهات المعنية بالتحرك لاسترجاع أموالهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	1	16521

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حبس دكتور تسبب في عدم قدرة مواطنة على الإنجاب

كتب مشعل عبدالله

المحامي زيد الخباز

قضت محكمة الجنح بحبس دكتور استشاري «نساء وولادة» في مستشفى الولادة الحكومي سنة مع الشغل وذلك بعد ارتكابه خطأ طبياً لمواطنة أدى إلى العجز بنسبة 25 % لموكلتنا وعدم قدرتها على الإنجاب من جديد. وحضر الخباز أمام المحكمة عن المواطنة المدعية وقال إن الدكتور قام بقص الأمعاء واستئصال جزء من القولون وبسبب التباطؤ والتأخير في التعامل مع الحالة أدى إلى خطأ طبي نتج عنه العجز بنسبة 25 % لموكلتنا وعدم قدرتها على الإنجاب من جديد، واكد الخباز ان موكلته تعرضت لاهمال طبي ما نتج عنه الخطأ الطبي اثر قيام الدكتور بإجراء عملية قيصرية لها.

براءة مواطن وزوجة الشاكي من جريمة خيانة الأمانة والاستيلاء على مبلغ 5 آلاف دينار

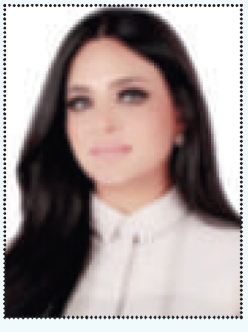

نور بن حيدر

كتب مشعل عبدالله

أيدت محكمة الجنح المستأنفة الحكم القاضي ببراءة مواطن وزوجة الشاكي من جريمة خيانة الأمانة والقيام بالاستيلاء على مبلغ 5 آلاف دينار بعد أن أودعها الأخير بحساب الأول لحفظه عنده خوفا من قيامه بصرفه.

وقد أسند للمتهمين أنهما بدائرة اختصاص مخفر شرطة بيان المتهم الأول حاز المبلغ المالي المبين القدر بالمحضر والمملوك للمجني عليه، وسلم إليه على سبيل الأمانة، والمتهمة الثانية اشتركت مع المتهم الأول في جريمة خيانة الامانة قبل وقوعها عن طريق الاتفاق والمساعدة بأن زودت المتهم الأول برقم حسابها البنكي ليقوم بإيداع المبلغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر لحسابها.

وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل فيما أبلغ به وقرره المجني عليه في التحقيقات أنه قام بتحويل مبلغ مالي وقدره 5 الاف دينار لحساب المتهم الأول لحفظه عنده خوفا من قيامه بصرفه، إلا أن الأخير قام بتحويل المبلغ لحساب المتهمة الثانية «زوجة الشاكي في ذلك وقت»، والتي قامت بدورها بصرف المبلغ وشراء سيارة واستوليا على تلك المبالغ لنفسيهما.

وحضرت المحامية نور بن حيدر أمام المحكمة مؤكدة عدم وجود دليل يساند أقوال الشاكي والتي جاءت مرسلة فضلا عن إنكار المتهمين للتهمة المسندة إليهما منذ فجر التحقيقات، فضلا عن سلبية تحريات المباحث، والأمر الذي تضحى معه الواقعة قاصرة عن بلوغ حد الكفاية من الجزم واليقين نحو الاتهام أو إدانة المتهمين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	23	3714

القدس
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فرنسا ستحاكم لامين دياك

كشفت مصادر لوكالة فرانس برس أن الرئيس السابق للاتحاد الدولي لألعاب القوى السنغالي لامين دياك ونجله بابا ماساتا دياك، المشتبه بتورطهما في نظام فساد للتغطية على حالات منشطات تخص الرياضيين الروس، سيحاكمان أمام القضاء الفرنسي.

ورأس دياك الاتحاد الدولي لألعاب القوى بين 1999 و2015، لكن ولايته الاخيرة انتهت بفوضى عارمة بعد اتهامه ونجله بعرقلة العقوبات على الرياضيين الروس المتنشطين، مقابل بدل مالي.

وعلى دياك أن يجيب بشكل خاص أمام محكمة باريس الجنائية على تهم بـ«الفساد النشط والفساد السلبي» و«تبرئة عصابة منظمة».

ومن المتوقع أن لا تبدأ جلسات المحكمة إلا بعد أشهر من الآن.

ولم يستجب بابا ماساتا دياك المقيم في دكار، لطلبات القضاء الفرنسي بالتعاون في التحقيق، علما بأن القضاء أصدر مذكرة توقيف بحقه، وطالب السلطات السنغالية بالتعاون في هذا التحقيق. (ا ف ب)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-6-25	27	16521

الوفيات

- **خالد مرزوق الدلح**، (72 عاماً)، شيع، الفردوس، ق4، ش1، ج13، م16، ت: 66790700 - 56663999.
- **فاطمة سيد محمد القلاف**، (49 عاماً)، شيعت، للرجال: مسجد البحارنة، الدعية، للنساء: الرميثية، ق8، ش85، م11، ت: 96660788.
- **فخرية كاظم طاهر حسن المسري**، (69 عاماً)، شيعت، للرجال: حسينية الشمالي، الدعية، ق4، ش46، للنساء: حسينية سيد شبر الموسوي، الشعب، ق5، ش51، (شارع المنامة)، م3، العزاء فترة العصر فقط، ت: 66838865 - 67730923.
- **لطيفة علي طريخيم الشمري**، ارملة منسي مطر طريخيم الشمري، (72 عاماً)، شيعت، للرجال: النسيم، ق1، ش33، م27، مقابل النسيم الجديد، للنساء: القصر، ق4ب، ش6، م5، ت: 66339870 - 98009003.
- **عبدالحكيم صالح أحمد السني**، (60 عاماً)، التشييع صباح اليوم، للرجال: الشهداء، ق1، ش3، م57، للنساء: قرطبة، ق1، ش1، ج8، م5، ت: 66864664.

إنا لله وإنا إليه راجعون